بحث مالي

— ٥ —

كيفية طرح التكاليف (الضرائب)

فرغنا من تعريف الضرائب وبيان ماهيتها وذكرنا اين يجب ان تصرف وكيفية جبايتها وذكرنا المضار الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث اذا كانت ثقيلة وضربنا لذلك الامثلة من تاريخ الدول السالفة والحاضرة وقد وصلنا الآن الى روح الموضوع ببيان القواعد المالية الصحيحة التي يجب ان تتبع في طرحها . قال بعضهم يجب ان تكون الضرائب ثابتة اي ان يكون المعدل المأخوذ في المئة ثابتاً مهما بلغ مقدار الايراد فاذا عينا خمسة في المئة يجب ان لا يرتفع هذا المعدل الى سبعة او عشرة مهما بلغ الايراد . وخالفهم آخرون وارتأوا ان تكون المقدرة اساساً لطرح التكاليف . فاذا اخذنا من الفرد الذي يبلغ ايرادهُ الف ليرة في السنة خمسة في المئة يجب ان نأخذ من الفرد الذي يبلغ ايرادهُ الفي ليرة عشرة في المئة وهكذا يزداد المعدل كلما ازداد الايراد . لم يراعِ اصحاب الرأي الثاني القواعد العلمية الاقتصادية بل رغبوا في ان يكون طرح التكاليف واسطة لاصلاح النواميس الاجتماعية التي قضت بعدم المساواة بين الافراد لان اتباع هذه القاعدة يمنع من نمو الثروات العظيمة فيتسرب اكثرها الى خزينة الحكومة لتوزع فوائدها على الجميع بالسواء . والعلماء الذين يرون هذا الرأي كثيرون وها نحن ذاكرون اسماء المشاهير منهم مع بيان شيء مما قالوهُ ثم نشرع في نقد اقوالهم

اول من طرق هذا الباب العلامة (مونتسكيو) فقال في كلامهِ عن التكاليف المتزايدة التي كانت تجبى في ايامنا ما معناهُ « ان الضرائب لم تكن ثابتة ولكنها كانت عادلة لانهُ لم يراعَ في طرحها التناسب بين رؤوس الاموال بل التفاوت في استيفاء الحاجات » فوضع مونتسكيو كثرة الحاجات وشدتها اساساً لطرح التكاليف ثم ارتأى ان تعفى منها الايرادات التي لا تكفي الاَّ للحاجات الضرورية واتبعهُ كثيرون من علماء الالمان في هذا الرأي حتى جعلوهُ قاعدة مالية . وهذا الرأي حسن مقبول في ظاهرهِ ولكن تطبيقهُ صعب جداً لانهُ كيف نستطيع تعيين حد الاحتياج الاصغر ؟ فعشرة قروش مثلاً في الحد الاصغر لسد حاجات رجل فقير ولكن هذه العشرة تتحول صعوداً بالنسبة الى اختلاف طبقات الافراد فلا يجوز ان نقول للرجل الغني ان عشرة قروش هي الحد الاصغر لك لانهُ يجيبنا « اذا

تعودت ركوب المركبات واكل الاطعمة المئذية الثمينة منذ كنت صغيراً فاصبحت هذه جميعها من حاجاتي الضرورية فاذا اردتم ان تضعوا قانوناً عدلاً وجب عليكم ان تقدروا حاجاتي الضرورية بقدرها الحقيقي » فيرى القارئ العتبات التي تقف امام واضع القانون اذا اراد موافقة مونتسكيو على رأيه - ومن الذين يعضدون هذا الرأي ايضاً العلامتان (جان جاك روسو) و (كوندورسي) ولكن كلامهما ليس حجة لانهما من الادباء وليسا من علماء الاقتصاد

وظن بعضهم ان العلامة (ادم سمث) ممن يرون هذا الرأي واستدلوا على ذلك من كلامه في احد كتبه « يجب ان لا يشترك الاغنياء في التكاليف على نسبة اموالهم فقط واشتراكهم فيها فوق هذا الحد ليس ظلماً » ولكن هذا الكلام وحده لا يثبت ان ادم سمث يرى هذا الرأي وهو اول من وضع القاعدة المشهورة التي ذكرناها في المقالة السابقة وهي « ان تكون التكاليف ثابتة متناسبة مع رؤوس الاموال »

ومن اعظم المدافعين عن هذا الرأي العلامة (جان باتيستي) فقد قال في كتابه « الدروس الاقتصادية » ما معناه « أليست التكاليف المتزايدة اثقل على الفقير منها على الغني ؟ وكيف تجوز المساواة بينهما في هذا الواجب بينما يدفعها الغني من فضلات اموالهِ والفقير من قوام حياتهِ » ثم استشهد بكلام ادم سمث الذي ذكرناهُ على صحة رأيهِ وقال في كتاب آخر لهُ « ما من ضريبة اعدل من الضريبة المتزايدة » ولنضرب مثلاً على كلام (جان باتيستي) بعائلتين ايراد احداهما في السنة ثلاثمائة فرنك وايراد الثانية ثلاثة آلاف فرنك فاذا وافقنا مونتسكيو على رأيهِ واعتبرنا ان الثلاثمائة فرنك في حد الاحتياجات الاصغر واعفينا العائلة الاولى من التكاليف تماماً واخذنا من العائلة الثانية الف فرنك يبقى لها الفا فرنك ومع هذا تكون لنا تظل ارغد عيشاً من العائلة الاولى . فلو كانت وظيفة الحكومة تعديل النواميس الاجتماعية لكانت طريقة التكاليف المتزايدة من احسن الطرق التي توصل الهيئة الاجتماعية الى هذه الغاية

ويظن بعضهم ان العلامة (ستوارت ميل) يرى هذا الرأي ويتهمهُ بعضهم بالتردد ويستدلون على ذلك من كلامهِ « مهما وُسمت التكاليف المتزايدة من المضار فانني استصوب ان تطبق على الاموال المنقولة والتركات واراى ان ذلك ضروري جداً » على انهُ ليس في كلامهِ هذا شيء من التردد ولا يفهم منهُ انهُ يرغب في التكليف المتزايد لاننا نبحث في التكليف الذي يجب ان يؤخذ عن الايراد وهو يبحث في التكاليف التي يجب ان تؤخذ عن

التركات وهذه مسئلة اخرى . ويشارك العلامة (ستوارت ميل) مونتسكيو في وجوب اعفاء حد الاحتياجات الاصغر من التكاليف . ولكن العلامة الذي يصح ان يطلق عليه اسم المتردد هو (برودون) لانهُ تارة يقول بوجوب التكليف المتزايد وطوراً يقول بعدم وجوبهِ فلما كان عضواً في مجلس التشكيلات الاساسية سنة ١٨٤٨ طلب من المجلس ان يوافق على اصول التكليف المتزايد وفي كتابهِ (التكاليف) يقول بوجوب طرح التكليف المتزايد ثم ناقضهُ في محل آخر من كتابهِ حتى سمَّاهُ بالالعوبة المالية

هذه خلاصة ما قالهُ هؤلاء العلماء ولنبحث الآن في الموضوع بحثاً عملياً اقتصادياً لنرى هل يجوز للحكومة اتباع هذه الطريقة ام لا

قلنا في تعريفنا التكاليف ان الحكومة تأخذ هذه الاموال مقابل ما تكفلهُ للامة من الفوائد ولكوني منها الديون العمومية ايضاً فاذا فرضنا ان الحكومة تاجر ببيع هذه المنافع فلا يجوز لتاجر ان يعين ثمن الشيء بالنسبة الى ثروة المشتري بل يعين ثمناً واحداً للجميع على السواء فاذا رضينا بالتكليف المتزايد وجب على الحكومة ان تزيد من هذه المنافع للذين تحملهم الضريبة الثقيلة وهل يستطيع اصحاب هذا الرأي ان يثبتوا لنا ان الاغنياء يستفيدون من المنافع العمومية اكثر مما يستفيد الفقراء ؟ ولو وضعنا المسئلة في قالب تجاري بحت وفرضنا ان الحكومة شركة من الشركات التجارية الكبيرة لرأينا ان النتيجة تأتي على خلاف ما يزعمون تماماً لان الشركات التجارية تنزل من قيمة الاسعار للذين يعاملونها بكميات كبيرة . ثم لو حللنا المنافع التي تستفيدها الامة من الحكومة واحدةً واحدةً ونظرنا في القسط الذي يأخذهُ كل فرد لرأينا القسط الذي يصيب الفقير اكثر بكثير من القسط الذي يصيب الغني . ففي حماية الاموال والارواح في داخل البلاد يستطيع الغني الاستغناء عن الحكومة اكثر من الفقير بما يحشده في داره من الخدم والمحافظين وقلما تصل يد اللصوص الى مثل هؤلاء الاقوياء . واذا ارسل الغني ولدهُ الى المدرسة التي تنفق عليها الحكومة من مال الامة وكانت الضريبة التي يدفعها اربعة اضعاف الضريبة التي يدفعها الفقير لم يستطع ولدهُ ان يستفيد اربعة اضعاف الاستفادة التي يستفيدها ولد الفقير بل ان الامر بالضد من ذلك تماماً فاولاد الفقير هم في الغالب اكثر من اولاد الغني واولاد الفقراء يجدُّون ويجتهدون في المدارس اكثر من اولاد الاغنياء فيستفيدون اكثر منهم لشدة الدافع الذي يدفعهم الى طلب العلم لان تحصيل المعيشة هو الدافع الاقوى لطلب العلم ثم ينقلب هذا الدافع الى حب العلم لنفسهِ ورحم الله

الاستاذ محمد عبده اذ قال « ما من شيء يطيبُ الانسان لغيره ثم يقلب لنفسه مثل العلم » . واذا دخلت المستشفيات ودور العجزة لا ترى فيها اثرًا للاغنياء فهي على رحبها خاصة بالفقراء . ثم لماذا يشترك الغني في ايفاء الديون العمومية اكثر من الفقير فالحكومات جميعها قائمة على اساس (الديموقراطية) فلا مزية للغني على الفقير كما انهُ ليس للثروات امتيازات خاصة تفوز بها . لذلك لا نرى سببًا عليًّا يدعونا لاثقال كاهل الغني اكثر من كاهل الفقير ما دامت فائدة الاثنين واحدةً

ان دفاعنا هذا عن الاغنياء صحيح في الهيئات الاجتماعية المتمدنة القائمة على اساس الديموقراطية الحقيقية التي يعرف فيها الاغنياء كيف يحصلون ثرواتهم بعرق جبينهم وحيث توجد نظامات وقوانين عادلة تحمي الفقير من طمع الغني فتحدد لهُ ساعات العمل كما تفتش زوايا المعامل لتقف على احوال الفقراء تمامًا . اما البلاد غير الراقية فلا يجوز عندي ما ارى تطبيق هذه القاعدة العلية فيها . وقد ذكرنا في احدى مقالاتنا ان هذه القواعد العلية ممزوجة بالشؤون الاجتماعية فلا بد من مراعاة البيئة والزمان لانهُ لو نظرنا الى الحكومات المطلقة وغير المتمدنة لرأينا الجور والطمع يتجليان باشد واخشن مظاهرهما وليس الملوك والاغنياء فيها الا شركاء اتفقوا على استنزاف دم الفقراء المساكين . لذلك كان لا بد بعد الانقلاب وسقوط سلطة الملك والاغنياء من حدوث رد الفعل وقيام الحكومة الديموقراطية لاسترداد الاموال التي جمعها اولئك القساة من دماء الفقراء . على انهُ ليس في يد الحكومة ادلة قانونية لاسترداد الاموال لذلك تضطر الى العدول عن القاعدة العلية وموافقة موتسكيو وجان باتيستي وكوندورسي على رأيهم وان الزمان الذي نبغ فيهِ هؤلاء الاحرار اضطرهم الى وضع هذه القاعدة . والامة العثمانية اليوم في مثل هذا الموقف فقد جمع صوت الاحرار والصحافيين ليحملوا الاغنياء على الجود بالمال في مثل هذا الوقت الحرج ولكن الاغنياء تعودوا الاخذ ولم يتعودوا العطاء فهذا سعيد باشا الصدر الاعظم قد توفي ولم يدفع ولا بارة لاعانة الاسطول والذي نظنهُ ان الحكومة العثمانية تفكر في وضع قانون لاخذ بعض هذه الاموال بطريقة مشروعة على اني لا اقول بدوام اتباع هذه القاعدة بل يجب ان يرجع الى القاعدة الاصلية متى حصل التوازن بين كفتي الفقراء والاغنياء وشعرت الحكومة بتغير المجاري الاجتماعية لانهُ فضلاً عن ان طريقة التكليف المتزايد مخالفة للقواعد العلية فلها مضار عظيمة ايضًا لان هذه الزيادة لا تقف عند حد وحينئذٍ تذهب بالايراد جميعهِ فلو فرضنا ان الايراد السنوي خمسمائة قرش ووضعنا

عليها ضريبة خمسة في المئة ثم قلنا يجب ان تبلغ الضريبة ثلاثة اضعافها كلما تضاعف رأس المال لوصلنا الى النتيجة الحسابية الآتية

مقدار الايراد	مقدار التكليف	المعدل في المئة
٥٠٠ فرنك	٥	١ ٪
١٠٠٠ »	١٥	١,٥٠
٢٠٠٠ »	٤٥	٢,٢٥
٤٠٠٠ »	١٣٥	٣,٣٧٥
٨٠٠٠ »	٤٠٥	٥,٠٦٢٥
١٦٠٠٠ »	١٢١٥	٧,٦
٣٢٠٠٠ »	٣٦٤٥	١١,٤
٦٤٠٠٠ »	١٠٩٣٥	١٧,٠
١٢٨٠٠٠ »	٣٢٨٠٥	٢٥,٦
٢٥٦٠٠٠ »	٩٨٤١٥	٣٨,٤
٥١٢٠٠٠ »	٢٩٥٢٤٥	٥٧,٦
١٠٢٤٠٠٠ »	٨٨٥٧٣٥	٨٦,٥
٢٠٤٨٠٠٠ »	٢٦٥٧٠٢٥	١٢٩,٧

فيرى القارئ ان هذه الزيادة قد وصلت الى درجة ذهبت بالايراد جميعه وزادت عليه وهذا لا يقبل به عقل سليم ابداً . نعم ان الحكومة تكون قد ثلّت بمثل هذا القانون عروش رؤوس الاموال التي يتقد منها غضب الاشتراكيين الذين يدفعون الحكومة يوماً فيوماً الى محق الثروات وجمعها في الخزينة العمومية لتوزع منافعها على جميع الافراد بالسواء، وانا مع شدة ميلي الى مذهب الاشتراكيين لا استطيع ان انطرف معهم الى هذا الحد لان الاغنياء ايضاً لا يصبرون على هذه الحال وان لرؤوس الاموال اجنحة تستطيع ان تطير بها الى بلد تعيش فيه وتنمو واني ارى ان ذلك اليوم الذي تتشرفيه الروح الاشتراكية في جميع الاقطار عندما لا يبقى لرؤوس الاموال مكان تلجأ اليه بعيد جداً، فالثروات تهرب والاشتراكيون يطاردونها الامر الذي لا يتفق مع المصلحة الاجتماعية السياسية لكثرة المهاجرة وقلة المال والرجال . وان الحكومات الحاضرة تبذل جهدها في مداراة آلام الاشتراكيين بوضع بعض

القوانين التي تعدل كفتي الميزان وباكثارها من مساعدة الفقراء ولكن الذي يفرح في ان هذه العلاجات مسكنة فقط لا تستأصل شأفة الداء لان الروح الاشتراكية عريقة متأصلة في الطبيعة البشرية . وقد ارتأى بعض العلماء ان توضع الضرائب المتزايدة تحت نظام لا تسل به الى حد تذهب بالايراد جميعه واشد العلماء دفاعاً عن هذا المذهب (جان باتيستي) وجوزيف غارني) ولكن هذا التكليف وان لم يذهب بالايراد جميعه ثقيل لا يصبر عليه الاغنياء ابداً

وهنالك مضار اخلاقية ايضاً يسببها التكليف المتزايد . يلجأ القوم الى الحيلة لاخفاء الثروات الحقيقية هرباً من الضريبة الثقيلة الامر الذي يجر الى عكس المطلوب فتقل ايرادات الحكومة وقد ثبت ذلك فعلياً من التجارب والاحصاءات التي اجرتها حكومات بروسيا وسكسونيا وانرلايات المتحدة وانكلترا والحاصل ان مضار الضرائب المتزايدة اكثر من منافعها ولا تزال بعض الحكومات كسويسرة متبعة هذه القاعدة ولكن الزيادة خفيفة جداً

فليتصور القارئ بعد هذا كله حرج موقف نواب الامة واهمية وظيفتهم وكم يلزمهم من بُعد النظر وسعة الاطلاع والتبحر في العلوم الاجتماعية والاقتصادية خاصةً ليضعوا قانوناً عادلاً يصون حق الغني والفقير ويكفل سعادة الجماعة لذلك كان لا بد من وجود حزب في مجلس الامة يدافع عن حقوق الفقراء في سن مثل هذه القوانين المالية لاني لا اظن ان مبعوثاً غنياً جاهلاً يهمهُ نمو ثروته قبل كل شيء يوافق على قاعدة التكاليف المتزايدة او ان يعين حد الاحتياجات الاصغر من التكاليف . واني ارى ان كفتي الميزان ليستا متساويتين في مجلس المبعوثان العثماني بل اكاد لا ارى اثراً لذلك الحزب والفريق الاكبر من المبعوثين يصل الى هذا المنصب اما بسعي الحكومة او بنفوذه الشخصي فيجب على العمال والطبقة المتوسطة والعلماء الاجتماعيين الذين يهمهم تقدم الجماعة ان يسعوا من هذه الساعة الى تأليف حزب وجمعيات للعمال يعتمدون على قوتها اثناء الانتخابات النيابية ليكون لهذه الطبقة في مجلس الامة حزب يدافع عن حقوقها كما نرى ذلك في اوربا وجميع البلاد المتمدنة وما دام العمال ينتخبون الاغنياء والاقوياء لا يستطيعون تخفيف الاحمال التي يرزحون تحتها وان القوانين المالية هي اشد القوانين علاقة بسعادة الانسان فاذا لم يكن لهذه الطبقة رأي في سنها فما هو الفرق بين الحكومة الدستورية والحكومة المطلقة واذا كانت الطبقة المتوسطة تؤمل ان يقوم الاغنياء انفسهم او الحكومة بهذا المشروع فقد بالغوا في حسن الظن لان الحقوق تؤخذ ولا تعطى ابداً

التكاليف الواحد والتكاليف المتعددة

قد حمي وطيس الجدال كثيراً بين العلماء في هذه القاعدة اينا فنهم من يستصوب ان تضع الحكومة ضريبة واحدة على جميع الاعمال والاموال ومنهم من يقول بتعددها . اما القاعدة الغالبة المعمول بها في اكثر الحكومات فقاعدة التكاليف المتعددة على ان تعميمها لا يثبت انها اصوب من القاعدة الاولى واشد العلماء دفاعاً عن التكاليف الواحدة الطبيعيون واشتهر بالدفاع عنها العلماء (ووبان) و (كيني) (وميرابو) و (تورغود) فيدعي ميرابو ان مقدار التكاليف التي خرجت من جيوب الامة بلغت ٦٠٠ مليون فرنك وان نفقات تحصيلها بلغت ٣٥٠ مليون فلم يدخل خزينة الحكومة الا ٢٥٠ مليون فقط وسبب ذلك كثرة الموظفين لتنوع التكاليف وكثرتها . اما تورغود فمع شدة دفاعه عن هذه القاعدة فانهُ قد شعر بالعجز عن تطبيقها عندما قبض على زمام الامور . واشتهر بين العلماء بالدفاع كثيراً العلامة (موني) فقد كتب كتباً عديدة والقى محاضرات كثيرة ليحول الرأي العام الى قبول هذه القاعدة

لا ينكر المعارضون ان قاعدة التكاليف الواحدة اصح واسهل من قاعدة التكاليف المتعددة لانها تقلل كثيراً من العثبات التي تقف في طريق احتصال الثروة وتداولها وتوسع دائرة السعي والصناعات انما الذي يمنعهم من قبولها قولهم انها تقلل من ايراد الحكومة وعندها لا تكفي لسد نفقاتها الباهظة

وان تقسيم الضرائب وتوزيعها من القواعد الاقتصادية التي تسهل على الامة دفعها فلو وضعنا ضريبة قلنا فيها يجب على الفرد ان يدفع عشر بارات في اليوم الى خزينة الحكومة لتحملتها الامة بطيبة خاطر اما لو قلنا يجب على الفرد ان يدفع ليرة في السنة الى خزينة الحكومة لارتفعت اصوات الشكوى من كل مكان

وهذا الامر يشعر بهِ كثيرون منا في معاملاتهم اليومية فيتسهلون دفع القليل الدائم ويفضلونهُ على دفع الكثير مرةً واحدة . فاذا احتاجت الحكومة الفرنساوية الى ثلاثة مليارات ونصف في السنة لتدوير اعمالها وفرضنا ان مجموع ايراد الامة الفرنساوية بين العشرين والثلاثين ملياراً من الفرنكات وجب على الحكومة ان تأخذ من عشرين الى خمسة وعشرين في المئة وهذا يتصعبهُ القوم كثيراً ومن محاذير قاعدة التكليف الواحد كثرة احتمال وقوع الظلم فيها لاننا لو بحثنا في اساس التكاليف من حيث هي ووزناها بميزان الحق والعدل لما رأينا تكليفاً عادلاً مانعاً لما يقع من الخطإ في التقدير لذلك اوصى علماء

المالية بالتكاليف المتحدة لتلافي هذا الخطأ . فاذا فرضنا ان رجلاً يدفع ضريبتين خزينة الحكومة الواحدة خمسة في المئة والثانية ثانية في المئة وفرضنا ان الظلم قد بلغ اشده فيها فترتفع الى الخمسة عشر وعندها يمكنهُ تحملها ولكن اذا كانت الضريبة واحدة فلا تكون اقل من عشرين في المئة فاذا وقع ظلم او خطأ تبلغ الثلاثين او الاربعين في المئة وحينئذٍ لا يستطيع الفرد تحملها قال العلامة (ادم سمث) « ان تعدد التكاليف يجعلها تعدل بعضها بعضاً » والعلامة بوردون يسند قاعدة التكليف الواحد بقولهِ ان في كل تكليف شيئاً من الظلم فاذا اجتمعت التكاليف جميعها بلغ الظلم اقصى حده » ومع هذا كلهِ فالطبيعيون لا يزالون يصرون على وجوب اتباع قاعدة التكليف الواحد من حيث بساطتها وسهولتها فقط بل يقولون انهُ لا يوجد شيء له ايرادات سالية حقيقية غير الارض فيجب ان يؤخذ التكليف عن الارض فقط وتعفى الامة من تكاليف الايرادات الاخرى التي لو حللناها عيناً لرجعت جميعها الى الارض اما نحن فلا نخوض في اثبات دعوى الطبيعيين او تفنيدها لان هذا من مواضيع علم الاقتصاد

المحامي
رفيق رزق سلوم

الاستانة

الهواء النقي

من خطبة للاستاذ تشارلس ادوردس الاميركي

منذ نحو مئة وخمسين سنة اسر سراج الدولة صاحب بنغال في الهند ١٤٦ اسيراً انكليزياً وسجنهم في غرفة ضيقة ليس لها الاَّ نافذتان لا يدخلها منها هواء كافٍ . فلما اصبح الصباح وجدوا موتى كلهم الاَّ عشرين منهم . وقد وصف احد الذين بقوا احياء ما قاسوهُ تلك الليلة فقال انهُ لم يمضِ عليهم الاَّ دقائق قليلة بعد دخولهم تلك الغرفة الاَّ وتبللت ثيابهم بالعرق الغزير وتضايقوا من الحرارة وصعوبة التنفس فاخذوا يخلعون ثيابهم ويزاحمون بعضهم بعضاً للوصول الى النافذتين ويعالجون الباب لفتحهِ ويترامون عليهِ . واشتد بهم العطش واخذوا يهذون ويلجون وكثر هرجهم ومرجهم فمن سقط على الارض لم ينهض ثانية بل دبس الى ان مات . واخذ بعضهم يضرعون الى الله ان يميتهم ليتخلصوا ممَّا هم فيهِ وحاول غيرهم اعاجة الحرس ليقتلوهم فلم يجدهم ذلك وما زالوا على هذه الحال الى ان فقدوا الشعور

هذا الحادث من الحوادث المشهورة يستشهد بهِ على ضرورة الهواء النقي للانسان .